هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية
TELECOMMUNICATIONS AND DIGITAL GOVERNMENT REGULATORY AUTHORITY

United Arab Emirates

سياسة

"واجهات التطبيقات الرقمية "

Digital Application Interfaces

سبتمبر 2024

قائمة المحتويات

المادة (1) التعاريف: 3

المادة (2) المرجعية القانونية: 5

المادة (3) الهدف من السياسة: 5

المادة (4) نطاق السياسة: 6

المادة (5) فئات واجهات برمجة التطبيقات: 6

المادة (6) إتاحة واستخدام واجهات برمجة التطبيقات الحكومية: 7

المادة (7) السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية: 7

المادة (8) الأدوار والمسؤوليات: 8

المادة (9) العلاقة التعاقدية: 10

المادة (10) التسعير: 10

المادة (11) اتفاقيات مستوى الخدمة: 11

المادة (12) خصوصية البيانات: 11

المادة (13) الترويج والتوعية والتدريب: 12

المادة (14) قياس الامتثال: 12

المادة (15) النشر: 12

المادة (1) التعاريف:

لأغراض هذه السياسة يُقصد بالكلمات المبينة أدناه المعاني المبينة إزاء كل منها:

الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الجهات الحكومية الاتحادية	الجهات الحكومية الاتحادية في الدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات ومجالس ولجان.
الخدمات الحكومية	الخدمات الحكومية المقدمة من قبل الجهات الحكومية الاتحادية في الدولة.
القطاع الحكومي	الجهات الحكومية الاتحادية والجهات الحكومية المحلية في الدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات ومجالس ولجان.
القطاع الخاص	أي جهة لا تصنف كجهة حكومية وتشمل الشركات والمؤسسات داخل أو خارج الدولة.
الهيئة	الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية، وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات وتمكين التحول الرقمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
واجهة برمجة التطبيقات أو واجهة البرمجيات (Application Programming Interface "API")	هي عبارة عن تقنية تتيح للتطبيقات التواصل مع بعضها البعض برمجيًا، وبناء التطبيقات دون الحاجة إلى إرشادات التنفيذ.
مزود واجهة برمجة التطبيقات (API Service Provider)	الجهة الحكومية الاتحادية التي تزود وتنشر المعلومات أو البيانات من خلال واجهة برمجة التطبيقات.
مستخدم واجهة برمجة التطبيقات (API Consumer)	المستخدم من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص الذي يقوم باستدعاء واجهة برمجة التطبيقات لاستخدامها وتطبيقها.
السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية (UAE API Marketplace)	منصة رقمية لواجهة برمجة التطبيقات تعتبر القناة الأولى لطلب مشاركة واجهات برمجة التطبيقات الحكومية بين القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.
الممكنات الحكومية الرقمية	الأنظمة والبنية التحتية الرقمية الحكومية المشتركة في الحكومة الاتحادية التي تم تطويرها بهدف تسهيل الربط والتحول الرقمي في الدولة والتي تدار من قبل الهيئة في الدولة.
الهوية الرقمية (UAE PASS)	إحدى الممكنات الحكومية الرقمية، وهي أداة تعريف للمتعامل الرقمي تتيح له خاصية المصادقة الرقمية والتوقيع الرقمي وإدارة مستنداته الرقمية من خلال محفظة الوثائق الرقمية، كما توفر خاصية الختم الرقمي للجهات الحكومية والخاصة.

الشبكة الحكومية الاتحادية /السحابة الاتحادية السيادية في حكومة دولة الإمارات	البنية التحتية الاساسيّة المشتركة للجهات الحكومية والمعتمدة في الدولة والتي تتيح للجهات الحكومية تشغيل بنيتها التحتية وانظمتها ومنصّاتها، وتطبيقاتها، وخدماتها بطريقة رقمية وسهلة.
الرابط الحكومي للخدمات (Government Service Bus)	إحدى الممكنات الحكومية الرقمية المشتركة وهي منصة ربط شاملة لتبادل البيانات بانسيابية بين أنظمة الجهات الحكومية الاتحادية والجهات الحكومية المحلية باستخدام واجهات برمجة التطبيقات الحكومية.
البيانات الشخصية	أي بيانات تتعلق بشخص طبيعي محدد، أو تتعلق بشخص طبيعي يمكن التعرف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الربط بين البيانات، من خلال استخدام عناصر التعريف كاسمه، أو صوته، أو رقمه التعريفي، أو المعرف الإلكتروني الخاص به، أو موقعه الجغرافي، أو صفة أو أكثر من صفاته الشكلية أو الفسيولوجية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، وتشمل البيانات الشخصية الحساسة والبيانات الحيوية البيومترية.
البيانات الممكنة للخدمات المقدمة	البيانات المتبادلة والمتاحة للجميع والتي يمكن للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو المطورين الوصول اليها والاستفادة منها لتطوير خدمات جديدة.
التحقق من صحه البيانات	عملية دورية متفق عليها ومجدولة للتأكد من أن البيانات المستخدمة للخدمات الموفرة على السوق الافتراضي لواجهة برمجة التطبيقات صالحة للاستخدام ولا تحتاج أي تحديث لإتمام الخدمة على اكمل وجه.

المادة (2) المرجعية القانونية:

2.1 المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 بشأن تنظيم قطاع الاتصالات ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وبالاستناد على البند 15 من المادة (14)، الذي يكلّف الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية باقتراح وإعداد الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات المتعلقة بالتطوّر الرقمي المتكامل وإزالة أية عوائق للتفعيل والاستخدام الفعلي للمعاملات الإلكترونية والرقمية من قبل الجهات الحكومية.

2.2 وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (2 و3) لسنة 2021 المتعلق باستراتيجية الخدمات الحكومية لدولة الامارات والسياسات المرتبطة بها، سعياً إلى تحقيق مئوية الامارات 2071.

2.3 قرار مجلس الوزراء بشأن اعتماد وتبني سياسة "المتعامل الرقمي والخدمة الحكومية الرقمية" الصادر في مارس 2021.

المادة (3) الهدف من السياسة:

تماشياً مع استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية، وانطلاقاً من سعي الدولة بتسريع تنفيذ خطط التحول الرقمي وإتاحتها في أي وقت ومن أي مكان، وبهدف ابتكار خدمات رقمية جديدة وتوفير خيارات للحصول على الخدمات بشكل أسرع وبتكلفة أقل، وتمكين نمو الشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز اقتصاد رقمي يساهم في تقديم أفضل الخدمات، اعتمد مجلس الوزراء سياسة " **واجهات التطبيقات الرقمية** " لاعتبار واجهة البرمجيات ممكناً رئيسياً من مكونات البنية التحتية الرقمية وأحد أهم ركائز التحول الرقمي.

تتضمن سياسة " **واجهات التطبيقات الرقمية** " المتطلبات والإجراءات الواجب اتباعها للوصول للبيانات والمعلومات للاستفادة من خصائص ووظائف الأنظمة والخدمات المتاحة في الجهات الحكومية الاتحادية عبر واجهات برمجة التطبيقات. كما وتنظم السياسة العلاقة بين المزودين والمستخدمين وتعزز الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية بما يساهم في تحسين تجربة المتعامل وتسهيل حياة الأفراد وتحقيق التكامل السريع والتحول نحو اقتصاد رقمي وذلك من خلال:

3.1 تطوير الخدمات كواجهة برمجة تطبيقات أساسا وأولا.

3.2 الارتقاء بتجربة المتعاملين للخدمات المقدمة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتطوير الخدمات وتحسين فاعليتها وكفاءتها من خلال توفير منظومة سهلة ومتكاملة وآمنة لإتاحة واجهات برمجة التطبيقات لمستخدميها.

3.3 تعزيز ثقافة الابتكار والمساهمة في تطوير برمجيات وباقات خدمية جديدة بشكل سريع ومنتظم وبكلفة أقل لضمان الاستباقية وجودة المجتمعات والتي تساهم في رفع الكفاءة الحكومية.

3.4 تبني نماذج الأعمال الحديثة والمبتكرة وتمكين نمو القطاع الخاص في الاقتصاد الرقمي، من خلال بناء شراكات استراتيجية بين الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات في القطاع الخاص.

3.5 تمكين مشاركة بيانات المتعاملين في خدمات القطاع الحكومي تحقيقاً لمبدأ طلب البيانات لمرة واحدة.

3.6 تعزيز حماية البيانات من خلال تطبيق إجراءات أمنية لواجهات برمجة التطبيقات (API) لضمان سرية البيانات وسلامتها وتوافرها بشكل مستمر.

المادة (4) نطاق السياسة:

تُطبق سياسة **" واجهات التطبيقات الرقمية "** على:

4.1 **ناشر أو مزود واجهة برمجة التطبيقات:** كافة الجهات الحكومية الاتحادية المزودة لواجهات برمجة التطبيقات في الدولة، والتي توفر خدمات رقمية و/ أو تعمل حالياً على تصميم أنظمة أو تطبيقات ذات صلة بالخدمات الرقمية أو أنظمة وتطبيقات موجودة في الجهة حالياً.

4.2 **مستخدم واجهة برمجة التطبيقات:** كافة مستخدمي واجهات برمجة التطبيقات من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجهات الخارجية الذين يتم التعاون معها عن طريق مزودي واجهات برمجة التطبيقات، ممن يرغبون بالاستفادة من هذه الواجهات أو استخدامها.

المادة (5) فئات واجهات برمجة التطبيقات:

يتم توفير واجهات برمجة التطبيقات ضمن نطاق البيانات الممكنة للخدمات المقدمة ووفقا لطبيعة وغرض استخدامها لإنشاء او تطوير خدمات جديدة أو لتطوير خدمات قائمة لتحسين تجربة المستخدم النهائي من حيث جودة وسرعه تقديم الخدمات الحكومية:

5.1 **واجهات برمجة التطبيقات العامة**: تشمل هذه الفئة واجهات برمجة التطبيقات المعممة التي توفر وصولًا عامًا إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والموارد المتاحة للمطورين والجمهور العام.

5.2 **واجهات برمجة التطبيقات الداخلية**: تتعلق هذه الفئة بواجهات برمجة التطبيقات التي تستخدم داخل المؤسسة أو المنظمة للتواصل بين تطبيقاتها المختلفة ومكونات نظامها الداخلي فقط.

5.3 **واجهات برمجة التطبيقات المشتركة:** تتعلق هذه الفئة بواجهات برمجة التطبيقات التي تستخدم للتواصل مع شركاء خارجيين أو أطراف ثالثة، لتمكين تبادل البيانات وتقديم الخدمات المشتركة. ويحق للجهة تحديد شركاء محددين لاستخدام واجهة برمجة التطبيقات من خلال تحديد التطبيقات التي يحق لها الوصول إلى واجهة برمجة التطبيقات والتحكم بالوصول لاستدعاءات واجهة برمجة التطبيقات.

المادة (6) إتاحة واستخدام واجهات برمجة التطبيقات الحكومية:

6.1 **على الجهات المزودة لبيانات واجهات برمجة التطبيقات الحكومية الالتزام بما يلي وفقا للتالي:**

6.1.1 إتاحة بيانات ومعلومات الخدمات عبر واجهات برمجة التطبيقات عن طريق الشبكة الاتحادية الحكومية /السحابة الاتحادية السيادية في حكومة دولة الإمارات والرابط الحكومي للخدمات (GSB) فقط، وذلك خلال فترة لا تتعدى (10) أيام عمل، وعدم اجراء اي تكامل لواجهة برمجة التطبيقات بشكل مباشر.

6.1.2 إتاحة واجهات برمجة التطبيقات الخاصة بصفه اختيارية للقطاع الخاص والقطاع الحكومي عبر السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات، والتي توفرها الهيئة خلال إطار زمني محدد.

6.1.3 ضمان استمرارية واستدامة عمل واجهات برمجة التطبيقات وقابليتها للتوسع والترقية وإعادة استخدامها من أكثر من مستخدم، لتجنب تكرار بناء واجهات لنفس البيانات.

6.1.4 توفير التوثيق الكامل عن طريق نماذج موحدة للتوثيق لكل واجهة برمجة تطبيقات تشمل معلومات توضيحية حول الواجهة، والتي تتيح الوصول إليها من خلال منصة السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات.

6.1.5 توفير بيئة اختبارية معتمدة لإتاحة المجال أمام مطوري الحلول البرمجية لاختبار الحلول المطورة دون التأثير على البيئة الإنتاجية.

6.2 **على الجهات المستخدمة لبيانات واجهات برمجة التطبيقات الحكومية الالتزام بما يلي:**

6.2.1 المتطلبات والإجراءات التي تحددها الجهة المزودة للواجهات بما يتعلق بإتاحة الخدمات وضمان الربط بناء عليها.

6.2.2 إجراءات الحماية لضمان التوازن بين الحفاظ على السرية ومشاركة البيانات بشكل صحيح مع ضمان الالتزام بالتشريعات الوطنية التي تحكم حماية البيانات.

المادة (7) السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية:

7.1 تقوم الهيئة بتوفير منصة رقمية لواجهة برمجة التطبيقات لتنظيم وإدارة طلبات مشاركة واجهات برمجة التطبيقات الحكومية مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والتي تعرف بالسوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية (API Marketplace).

7.2 على الجهات المزودة أو الناشرة مراعاة عدم معالجة البيانات في السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية (API Marketplace)، حيث أن البيانات يجب معالجتها عن طريق الجهة المزودة أو الناشرة لضمان

7.3 صحة وموثوقية البيانات أثناء اجراء أي تعديلات عليها ولسهولة تتبع هذه التغييرات.

7.4 تقوم الهيئة بتوفير أدلة ارشادية للسوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية (API Marketplace).

المادة (8) الأدوار والمسؤوليات:

تتولى الهيئة والجهات المزودة لواجهات برمجة التطبيقات من الجهات الحكومية الاتحادية ومســـتخدمي الواجهات، الأدوار والمسؤوليات التالية لضمان التنفيذ الكامل والآمن لاستخدام الواجهات في الدولة.

8.1 **الأدوار والمسؤوليات المناطة بالهيئة:**

8.1.1 وضع الإجراءات والمتطلبات والمعايير الفنية اللازمة لتسهيل عملية توفير واجهات برمجة التطبيقات وإدارتها.

8.1.2 تعميم الارشادات الفنية لتنفيذ السياسة، والتي تشمل الأدلة الارشادية والمعايير والشروط والأحكام المتعلقة بتطوير واجهات برمجة التطبيقات.

8.1.3 تعميم الارشادات الفنية بشأن آليات وحلول تقنية مؤمنة وموثوقة في مجال تطوير واجهات برمجة التطبيقات.

8.1.4 تأهيل القدرات واستقطاب الخبرات والكفاءات في مجال تطوير واجهات برمجة التطبيقات.

8.1.5 تصميم وانشاء منصة رقمية لواجهة برمجة التطبيقات الموثوقة والآمنة تتمثل في السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية (API Marketplace).

8.1.6 تطوير نموذج عمل لتقديم خدمات واجهات برمجة التطبيقات عبر السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية.

8.1.7 إتاحة خاصية التسعير في منصة السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية.

8.1.8 تشجيع القطاع الحكومي والقطاع الخاص للإقبال على استخدام السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية.

8.1.9 تقييم أثر السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية بصورة دورية.

8.2 **الأدوار والمسؤوليات المناطة بالجهات المزودة لواجهات برمجة التطبيقات:**

8.2.1 الالتزام بكافة الأدلة الارشادية والمعايير والشروط والأحكام المتعلقة بتطوير وإتاحة واجهات برمجة التطبيقات.

8.2.2 الالتزام بكافة الأدلة الارشادية والمعايير والشروط والأحكام والسياسات والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني وأمن البيانات المعمول بها في الدولة، بما في ذلك:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية.
- دليل الإطار الوطني لضمان أمن المعلومات الصادر من مجلس الأمن السيبراني بقرار مجلس الوزراء رقم (8/ 8و) لسنة 2021.

8.2.3 إتاحة واجهات برمجة التطبيقات لتحقيق أهداف السياسة والتكامل مع تطبيقات وأنظمة الهيئة، مع التركيز على ضمان دقة وموثوقية وأمن البيانات المقدمة من خلالها، والحفاظ على تحديث البيانات بشكل مستمر.

8.2.4 ضمان توفير واجهات برمجة التطبيقات على الرابط الحكومي للخدمات (GSB)كأساس لتمكين القطاع

8.2.5 الحكومي والقطاع الخاص من طلبها من خلال السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية.

8.2.6 توفير الوثائق ودليل إجراءات الخدمات التابعة لواجهات برمجة التطبيقات وفق الأدلة الارشادية لواجهات برمجة التطبيقات.

8.2.7 ضمان تصنيف البيانات وإتاحتها وفقاً للسياسات والتشريعات المعمول بها في الدولة.

8.2.8 رفع مستوى جودة الخدمات والبيانات الموفرة من خلال سجلات بيانات رئيسية في الدولة لتفادي تدني الجودة، ولضمان الاستفادة المثلى من الخدمات.

8.2.9 تحديد بنود وشروط اتفاقية مستوى الخدمة لتزويد واجهات برمجة التطبيقات للجهات الحكومية، التي سيتم نشرها على السوق الافتراضي والتزامات المستخدمين المطورين لواجهات برمجة التطبيقات من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وأي شروط وأحكام أخرى تتعلق بخدمات واجهات برمجة التطبيقات.

8.2.10 الالتزام باتفاقيات ومعايير ومؤشرات مستوى الخدمة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص بشأن واجهات برمجة التطبيقات الحكومية.

8.2.11 تفعيل جهود التسويق والترويج ورفع مستوى التبني لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية بناء على معايير معتمده من الهيئة.

8.2.12 دراسة احتياجات السوق وتوفير تقارير دورية لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير قيمة مضافة للمتعاملين.

8.2.13 اعتماد القطاع الحكومي على السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية لمشاركة البيانات مع القطاع الخاص، وعدم تأسيس أي ربط مباشر.

8.3 **الأدوار والمسؤوليات المناطة بالمستخدمين من واجهات برمجة التطبيقات:**

8.3.1 استخدام خدمات واجهات برمجة التطبيقات وفق الالتزامات واتفاقيات مستوى الخدمة والشروط والأحكام المتفق عليها مع مزود الخدمة من الجهة الحكومية والمستخدم من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

8.3.2 إعلام الجهة الحكومية المزودة لواجهات برمجة التطبيقات الهيئة بأي عطل فني تتعرض له الخدمات المقدمة، أو وصول غير مشروع لقواعد البيانات أو الأنظمة المتعلقة بالجهة عند استخدام واجهات برمجة التطبيقات المعنية بالجهة الحكومية المزودة.

8.3.3 منع وصول أي شخص أو طرف آخر للاستفادة من البيانات دون الحصول على الموافقة المسبقة من الجهة الحكومية المزودة لواجهات برمجة التطبيقات.

8.3.4 الحصول على موافقة مسبقة من الجهة الحكومية في حالة رغبة مستخدم واجهات برمجة التطبيقات التعاقد مع طرف ثالث.

8.3.5 الحصول على موافقة مسبقة من الجهة الحكومية المزودة في حالة رغبة مستخدم واجهات برمجة التطبيقات بمعالجة البيانات المتحصل عيلها.

8.3.6 الحفاظ على أقصى درجات الحماية للبيانات وأنظمة المعلومات وتلبية متطلبات أمن وخصوصية المعلومات، ومنع الوصول غير المشروع لها، والالتزام التام بمتطلبات السرية وفقا للأدلة الارشادية والمعايير والشروط والأحكام والسياسات والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني وأمن البيانات المعمول بها في الدولة.

8.3.7 الالتزام بكافة الأدلة الارشادية والمعايير والشروط والأحكام والسياسات والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني وأمن البيانات المعمول بها في الدولة.

المادة (9) العلاقة التعاقدية:

على الجهات الحكومية المزودة لواجهات برمجة التطبيقات ومستخدمي واجهات برمجة التطبيقات من القطاع الحكومي والقطاع الخاص إعداد وتوقيع اتفاقية مستوى خدمة لطلب واجهات برمجة التطبيقات الحكومية، تتضمن تفاصيل التعاون بين الأطراف تشمل الشروط وتحديد الأدوار والمسؤوليات.

المادة (10) التسعير:

على الجهات الحكومية المزودة لواجهات برمجة التطبيقات توفير الخدمات الحكومية لجميع شرائح المستخدمين، ويتم تحديد تسعير للخدمات وفقا للخدمات المطلوبة من المستخدم كما هو موضح أدناه:

10.3 يجوز للجهة أن تتيح بعض الخدمات الحكومية عن طريق واجهات برمجة التطبيقات بشكل مجاني وبدون رسوم على المستخدم.

10.4 يجوز للجهة أن تتيح بعض الخدمات الحكومية عن طريق واجهات برمجة التطبيقات مقابل رسوم يتم تحصيلها حسب الإجراءات والسياسات والتشريعات المعمول بها في الدولة.

المادة (11) اتفاقيات مستوى الخدمة:

يجب أن تشمل اتفاقيات مستوى أداء الخدمة كحد أدنى على ما يلي:

11.1 اتفاقية عدم افصاح - Non Disclosure Agreement (NDA).

11.2 معايير أداء مستوى الخدمة والمرتكز على مستوى أداء الخدمة، وتحديد الحد الأدنى لتقديم الخدمة.

11.3 وصف تفصيلي للخدمات التي سيتم تزويدها على السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية، ومدة سريان الاتفاقية، والغاية من الاستخدام، وحجم البيانات المتبادلة، وعدد مرات استخدام الواجهات ضمن مدة زمنية معينة، وشروط الدفع (إن وجد)، ومصفوفة التصعيد (Escalation matrix).

11.4 الإطار الزمني لتوفير وإتاحة واجهات برمجة التطبيقات بالنسبة لكل استخدام، حيث ينبغي أن تتضمن البنود والشروط تحديداً للمسؤوليات في إطار أي اتفاقية مستوى أداء الخدمة لإدارة الخدمات.

11.5 نشر الخدمات وتوقيتها والمسؤوليات المترتبة على الجهة الحكومية المزودة للبيانات لضمان توفير واستمرارية تقديم الخدمات.

11.6 الامتثال للمعايير الأمنية ومتطلبات الحفاظ وحماية سرية وخصوصية البيانات.

11.7 استمرارية العمل بما في ذلك التعافي من الكوارث وخطة التعامل مع المخاطر والحالات الطارئة وتوفير الصيانة.

المادة (12) خصوصية البيانات:

على الجهات الحكومية المزودة ومستخدمي واجهات برمجة التطبيقات من القطاع الحكومي والقطاع الخاص:

12.1 الالتزام بخصوصية البيانات التي يتم التعامل بها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو الوصول غير المشروع إليها أو استخدامها أو الإفصاح عنها أو تعديلها أو إتلافها، وذلك وفق التشريعات والأنظمة والتعليمات الصادرة في الدولة بشأن خصوصية البيانات.

12.2 الالتزام بخصوصية البيانات الشخصية، وذلك وفق التشريعات والأنظمة والتعليمات الصادرة في الدولة بهذا الشأن.

12.3 الالتزام بكافة الأدلة الارشادية والمعايير والشروط والأحكام والسياسات والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني وأمن البيانات المعمول بها في الدولة.

المادة (13) الترويج والتوعية والتدريب:

على الجهات الحكومية المزودة لواجهات برمجة التطبيقات العمل على:

13.1 توعية المستخدمين والترويج للخدمات والباقات الرقمية المدرجة في السوق الافتراضي.

13.2 توجيه المطورين من القطاع الحكومي والخاص وغيرها بكيفية استخدام وتمكين الاستفادة من الخصائص الوظيفية للأنظمة والخدمات المتاحة فيها، وضمان تسهيل وصول المطورين لخدماتها الرقمية من خلال واجهات برمجة التطبيقات في السوق الافتراضي لواجهات برمجة التطبيقات الحكومية.

13.3 ضمان حصول المطورين في الجهات الحكومية والجهات المزودة للخدمة على الدعم والتدريب اللازمين بشكل دوري، وتعزيز وعي المطورين بكيفية تنفيذها واتباع تعليماتها لضمان استخدامها.

المادة (14) قياس الامتثال:

ستقوم الهيئة بقياس الامتثال بشكل دوري، ورفع تقرير بنهاية كل عام الى مجلس الوزراء الموقر للاطلاع.

المادة (15) النشر:

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.